بعض جوانب الفساد الإداري في التعليم
"دراسة تجريبية"

د. أحمد عبد السلام مختار سليم(*)

ملخـــص

تهدف الدراسة الى استطلاع بعض مظاهر الفساد الإداري في قطاع التعليم في مصر من وجهة نظر متلقي الخدمات التعليمية وهم الطلاب كأحد أهم الاطراف المستفيدة من العملية التعليمية. وبالتحديد استطلاع رأي الطلاب في مدى وجود فساد في بعض ممارسات كيفية انجاز المعاملات والغش في الامتحانات وغلبة الطابع التجاري على العملية التعليمية وشعور الطلاب بالاغتراب في العملية التعليمية وأسباب الفساد في التعليم الجامعي، ومدى تأثير التعليم على سلوكيات الطلاب. وأشارت نتائج الدراسة الى عزوف الطلاب عن استخدام الكتاب الدراسي، وانخفاض الجودة المدركة للخدمة التعليمية، كما أظهرت النتائج أن معظم الطلاب يتبعون النظام الرسمي في تعاملاتهم مع المؤسسات التعليمية بالدولة، وكشفت النتائج أن دفع الرشاوي وتقديم الهدايا كان محدودا. من ناحية أخرى وجدت النتائج أن 50% من الطلاب يبيتون النية للغش في الامتحان، كما يشعر معظم الطلاب بغلبة الطابع التجاري على العملية التعليمية، ويشعر الطلاب بالانفصام بين ما يتم تدريسه وبين ما هو موجود في الواقع المحيط بهم، كما أظهرت النتائج اخفاق نظام التعليم في تعليم الطلاب القيم والأخلاق بنسبة تصل الى 70%. وحددت نتائج الدراسة أن أسباب الفساد في التعليم هي انخفاض مستوى الأجور والرواتب وضعف نظام التعليم نفسه، علاوة على

(*) أستاذ إدارة الاعمال، جامعة بيروت العربية.

عدم تطبيق روادع ضد الفساد. وقدمت الدراسة مجموعة من المضامين والتوصيات ومقترحات بدراسات مستقبلية.

Abstract

The study aims to explore some of the manifestations of administrative corruption in the education sector in Egypt from the viewpoint of students as one of the main beneficiaries of the educational process. Specifically, the study explores the student opinion on the extent of corruption in some practices in education system such as how to complete transactions, cheating in exams, the predominance of commercialization on the learning process, students feeling of alienation in the educational process, causes of corruption in education, and the impact of education on student's behaviours. The results of the study pointed to the reluctance of students to use the textbook and perceived low quality of educational services, the results also showed that most students follow the formal system in their dealings with State educational institutions, and the results showed that payment of bribes and gifts were limited. On the other hand, the results indicated that 50% of students go to the exam with the intension to cheat. Most of the research sample feel the predominance of commercialization on the learning process, and students feel a dichotomy between what is taught and what is in reality around them. The results also showed the failure of the education system to teach students ethics and values.

مقدمـــــة

يعد الفساد ظاهرة اجتماعية تعرفها المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وتتأثر بالعديد من العوامل مثل درجة الوعي في المجتمع والثقافة والتقاليد والأعراف والتنشئة الاجتماعية وجودة العنصر البشري، ونوع النظام السياسي بالدولة والأجهزة الرقابية ومدى فعاليتها وكذلك مستوى القدرات الإدارية والكفاءات المحورية والمؤسسية. ويؤدي الفساد إلى زيادة تكلفة المعاملات في الاقتصاد ويقلل من الإنتاجية كما يؤدي إلى سوء التوزيع واهدار في الموارد الاقتصادية المختلفة في الدولة، علاوة على تشويه أولويات العمل والانتاج والاستثمار. وتكمن خطورة جريمة الفساد أنها تفتقد في الغالب

إلى وجود المجني عليه كشخص طبيعي مثلما يوجد في الكثير من الجرائم الأخرى مثل القتل والسرقة وتقع جرائم الفساد في الغالب على شخص اعتباري مثل المؤسسات مما يضعف من الحافز الفردي على تتبعها، وتتجلى عواقب ظاهرة الفساد فيما يمكن ان تسفر عنه من حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية على حساب طبقة واسعة يتراجع دورها (عبد المنعم، 2007). وهناك صور وأشكال مختلفة للفساد مثل فساد استغلال السلطة السياسية في كل أركان الدولة واستغلال النفوذ والمعلومات والفساد الاقتصادي مثل استخدام آليات اقتصادية معينة كالخصخصة، كما يتضمن الفساد أشكالاً أخرى مثل والسرقة والاختلاس والرشوة والمحسوبية والابتزاز وشراء الذمم، والتزوير والتهرب من الضرائب، واهدار المال العام والتلاعب بمواصفات الخدمات والعقود، وكسر القوانين واللوائح وتبادل المنافع والخدمات وسيطرة السلطة التنفيذية على القضاء والتشريع والاعلام.

ويتغلغل الفساد رأسيا وأفقيا في كيانات العديد من الدول والحكومات المختلفة حول العالم بدءا من الهياكل العلوية للحكومات وحتى المستويات الإدارية الدنيا. وعلى المستوى الأفقي، يمكن أن ينتشر الفساد في مختلف القطاعات والدوائر بالدولة، وأشارت الأدبيات البحثية أنه يمكن دراسة الفساد في قطاعات الدولة المختلفة مثل التعليم والصحة والزراعة والبحث العلمي والبترول والتعدين والإسكان والأوقاف وغيرها. وتعاني أنظمة التعليم وبصفة خاصة التعليم الرسمي أو الحكومي من مشاكل عديدة في الدول النامية مما يجعلها عرضة لتغلغل الفساد وانتشاره وهو ما يؤثر سلبيا على نواتج العملية التعليمية. وللفساد طبيعة خاصة في قطاع التعليم مثل الدروس الخصوصية والغش في الامتحانات بتيسير من المراقبين والكتب المدرسية الى تهاون في الرقابة العامة على مؤسسات وممارسات التعليم الخاص (عاشور، 2009). ويعتقد بعض الباحثين ان الفساد في قطاع التعليم يؤثر سلبيا على جودة التعليم مما يكبل من قدرة الدولة على تكوين وتشكيل رأس مال بشرى عالي الجودة (Dridi, 2014). وأشارت دراسة هانج (Huang, 2008) أن زيادة مستويات الفساد في الدولة يرتبط بانخفاض مستوى جودة مخرجات التعليم. من ناحية أخرى، كشفت بعض

الدراسات ان العلاقة بين الفساد وجودة التعليم كانت ضعيفة (Dridi, 2014). وتكمن المشكلة الرئيسية في محاربة الفساد في قطاع التعليم صعوبة التحديد الواضح للسلوكيات التي تشكل الفساد مثل الرشوة والمحسوبية وقبول الهدايا والخداع والغش في الامتحانات والتلاعب في الدرجات والدروس الخصوصية وكسر القوانين واللوائح وغيرها من مظاهر الفساد الصغير (Chapman, 2002).

وأشار تقرير الشفافية الدولية عن فساد التعليم (2013) أن التعليم يعتبر أكثر عرضة للفساد ذلك أن الأهمية البالغة للتعليم تجعله هدفاً جذاباً للتلاعب والاستغلال من أولئك الذين يوفرون الخدمات التعليمية بما لديهم من صلاحيات قوية تمكّنهم إن شاءوا من ابتزاز الخدمات والمصالح الشخصية، ولهذا يعد الفساد في التعليم عائقاً خطيراً يعترض تحقق التعليم عالي الجودة ومستويات التنمية المنشودة. فهو يجعل المزايا الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي أكثر عرضة للخطر، وقد يؤدي إلى انهيار سمعة نظام التعليم العالي في دولة بأكمله. كما أشار التقرير أنه في اليونان تم حبس بعض أساتذة الجامعات بتهمة اختلاس 8 ملايين يورو. وتركز الدراسة الحالية على دراسة الفساد على المستوى الجزئي **Micro level** للتعرف على بعض مظاهر الفساد الصغير **Petty Corruption** في قطاع التعليم في مصر.

مشكلة الدراسة

أجريت بعض الدراسات عن الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في مصر، على سبيل المثال قام مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء بدراسة بعنوان منهجية ونتائج مؤشر الفساد الإداري على مستوى المحليات (2007)، وكان الهدف منها إعداد وتنفيذ مؤشر لقياس ظاهرة الفساد الإداري على مستوى 27 محافظة مصرية، كما قامت الدراسة بقياس توجهات الرأي العام والثقة في دور الحكومة في التصدي لظاهرة الفساد. واعتمدت على استراتيجية المسح ميداني من خلال التليفون وبلغ حجم العينة النهائي 14.562 مفردة، وهو ما يعني نسبة واحد في الألف من عدد سكان مصر. وأشارت نتائج الدراسة ان المؤشر العام لإدراك ظاهرة الفساد في

مصر 66 نقطة وتشير هذه القيمة إلى ارتفاع ظاهرة الفساد الإداري في مصر. ولا توجد دراسات في مصر عن الفساد على مستوى القطاعات مثل الصحة او التعليم أو غيرها.

من ناحية أخرى، يعد التعليم أحد حقوق الانسان الرئيسة وأحد الروافع الفاعلة للتنمية البشرية والاقتصادية على مستوى الدولة فهو يعزز من مستوى الاستقامة والانضباط على مستوى الافراد كما يساهم في تشكيل جودة رأس المال البشرى على مستوى المجتمعات. وأشارت منظمة الشفافية العالمية ان التعليم يشكل ما بين 25% الى 30% من ميزانية الدولة مما يجعله عرضة للفساد على كافة المستويات (Transparency International, 2013) ومن مختلف الأطراف ذات الصلة بالتعليم سواء وزارات التعليم أو المدارس أو الجامعات. وتتعاظم يوما بعد يوم انخفاض مستويات جودة التعليم الجامعي وترتفع تكلفة الفساد في مجالات التعليم مثل ارتفاع كثافة الفصول الدراسية وانخفاض جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب وانتشار الغش في التعليم وتقاضى الجامعات أحيانا لرسوم غير قانونية من الطلاب ودفع مبالغ مالية خارج نطاق التعليم في صورة دروس خصوصية والتلاعب في الدرجات وغلبة الطابع التجاري على التعليم، والمجاملات في الامتحانات والاغتراب في العملية التعليمية، و تأثير نظام التعليم على سلوكيات الطلاب وغيرها، ويعد الفساد في التعليم عبئاً ثقيلاً للغاية على الفقراء، حيث يُرجح بنسبة الضعف أن يُطلب منهم دفع رشاوى على الخدمات الأساسية مقارنة بالأشخاص بالأثرياء، (تقرير الشفافية الدولية عن فساد التعليم، 2013). ولا توجد دراسات جادة حول مدى وجود الفساد الإداري في قطاع التعليم الجامعي في مصر، وهذا هو جوهر مشكلة الدراسة الحالية.

أهمية الدراسة

علاوة على التكاليف المباشرة للفساد مثل فقدان الموارد المالية التي يتم توجيهها بصورة غير سليمة، يوجد تكاليف أكثر خطورة مثل حرمان الطلاب غير القادرين على دفع رشاوي من الوصول للخدمة وتشكيل جيل جديد من الطلاب والخريجين لديهم قناعات راسخة ان المجهود الشخصي والكفاءة ليست هي السبيل للنجاح والتميز بل الممارسات الفاسدة بمختلف صورها (Chapman, 2000). وأشار تقرير

الشفافية الدولية عن فساد التعليم (2013) الى أن التعرف على الفساد واجتثاثه من قطاع التعليم عملية ضرورية لضمان عدم تقويض فرص التعليم. ولهذا ترصد الدراسة بعض جوانب الفساد الصغير **Petty Corruption** في التعليم الجامعي من منظور الطلاب أنفسهم في محاولة للاقتراب من الواقع، وهو ما يساعد صانعي السياسات ومتخذي القرارات على تنفيذ استراتيجية فعالة لمحاربة الفساد في قطاع التعليم وإصلاحه لتحسين جودة الخريجين بما يلتقي وأهداف التنمية المنشودة في الدولة.

أهداف الدراسة

استطلاع بعض مظاهر الفساد الإداري في قطاع التعليم السائدة في مصر من وجهة نظر متلقي الخدمات التعليمية وهم الطلاب كأحد أهم الأطراف المستفيدة من العملية التعليمية بغرض فهم أبعاد الواقع الفعلي لمنظومة التعليم من خلال معلومات تمكن من تحليل أبعاد مظاهر الخلل فيها. وبالتحديد التعرف على استطلاع رأى الطلاب في مدى وجود فساد في بعض ممارسات كيفية انجاز المعاملات والغش في الامتحانات وغلبة الطابع التجاري على العملية التعليمية وشعور الطلاب بالاغتراب في العملية التعليمية وأسباب الفساد في التعليم الجامعي، ومدى تأثير التعليم على سلوكيات الطلاب والأطراف المستفيدة من بعض جوانب الفساد.

دور وأهمية التعليم

تعتبر الموارد البشرية وطاقاتها الفكرية هي أهم عوامل النمو الاقتصادي والعنصر الجوهري في عمليات الإنتاج. وذلك بسبب أنها مكملة للاستثمار في رأس المال المادي ولأهميتها كأحد عوامل الإنتاج، فعادة ما يشار إليها في الأدبيات البحثية برأس المال البشري. ويلعب التعليم بمراحله المختلفة دورا محوريا في تكوين وتشكيل رأس المال البشرى، ويعتبر رأس المال البشرى بدوره من أهم عوامل النمو الاقتصادي والعنصر الحرج في عمليات الإنتاج. ولقد أوضحت الدراسات التي قام بها شولتز وبيكر في مجال الاقتصاد أن الموارد البشرية هي أحد عوامل الإنتاج الرئيسة التي تساهم بنسبه كبيرة في زيادة الإنتاجية وعلى مستوى المنظمات يلعب رأس المال

البشرى دورا فعالا في تحسين أداء المنظمات. كما يلعب دورا هاما في الرقى بالمجتمع وتحديد موقعة بين دول العالم. وطبقا لنظرية رأس المال البشرى، فإن الاستثمار في العنصر البشرى من قبل الأفراد والمنظمات والحكومات يعمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية ليس فقط للعنصر البشرى نفسه ولكن لبقية العناصر الإنتاجية الأخرى سواء في المنظمات أو على مستوى المجتمع ككل ذلك أن الاستثمار في العنصر البشرى يتيح مزيد من فرص العمل أمام الأفراد، كما يسمح بزيادة حركية عنصر العمل نحو القطاعات الإنتاجية الجذابة (OECD,1996). ومن هنا تبرز أهمية التعليم في تشكيل وتكوين رأس المال البشرى للنهوض بأداء المؤسسات ودعم الميزة التنافسية بها وكذلك تحسين الأداء الاقتصادي على المستوى القومي.

ولقد بلغ الإنفاق على التعليم والبحث العلمي نحو 62.958 مليار جنيه عام 2011 – 2012، موزعا بين مؤسسات وزارة التربية والتعليم نحو 42.7 مليار، والمعاهد الأزهرية 6.354 مليار جنيه، ومؤسسات التعليم الجامعي نحو 11.673 مليار جنيه، وجامعة الأزهر نحو 1.211 مليار جنيه، ووزارة البحث العلمي والمؤسسات البحثية التابعة لها نحو مليار جنيه، إلا أن المنصرف على الأجور مؤسسات التربية والتعليم والأزهر يلتهم معظمها حوالى 43.7 مليار جنيه، بينما بلغ المنصرف على السلع والخدمات نحو 3.255 مليار جنيه، أما المنصرف على المشروعات الاستثمارية من مبان وتجهيزات وأجهزة من بند الأصول غير المالية، فبلغ نحو 2.053 مليار جنيه، كما تبلغ أعداد المدارس بالتعليم الأساسي 28.5 ألف مدرسة، وأشار إلى أعداد التلاميذ بمرحلة التعليم الأساسي 14.2 مليون تلميذ. وأشار إلى أن متوسط كثافة الفصول بمرحلة التعليم الابتدائي بلغت 48 تلميذا، وأظهر أن متوسط كثافة الفصول بمرحلة التعليم الإعدادي بلغت نحو 40.3 تلميذ لكل فصل عام 2013–2014 على مستوى الجمهورية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء؛ 2013).

هذا ويعمل الأفراد والأسر في المجتمع المصري جاهدين على تعليم أولادهم والاستثمار في التعليم قدر المستطاع، إلا أن الملاحظ أن هناك ظواهر سلبية كثيرة قد

أصابت قطاع التعليم بمختلف مراحله، وهو ما يقف عقبه في سبيل تحقيق التعليم للأهداف المرجوة منه في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين متوسط دخل الفرد والمساهمة في بناء مواطن صالح يعمل على خدمه الوطن وعلي مدار السنوات الماضية، أجريت العديد من الدراسات عن الفساد في التعليم، ولقد أجمعت تلك الدراسات علي أن الفساد في التعليم يؤدي إلي ضعف في مخرجات العملية التعليمية. وقد أوضحت بعض الدراسات أن الفساد في التعليم يرتبط بظهور عدد من المؤشرات السلبية مثل تكرار رسوب الطلاب وزيادة معدل التسرب من المدارس وزيادة نسبة الأمية (**Gupta, Davoodi , and Tiongson , 2002**). كما أوضحت دراسة أجريت علي بعض الدول مثل بلغاريا وكرواتيا ومولدوفا وصربيا أن الفساد في التعليم قد أدي إلي تخفيض جودة الخدمات التعليمية كما أشارت الدراسة إلي أن تكلفة الفساد في التعليم العالي صاحبها تدهور في إنتاجية الجامعات، وأكدت ذات الدراسة علي أن المستويات العالية من الفساد في التعليم قد ادت الي تخفيض الآثار الاقتصادية للتعليم العالي في هذه الدول بنسبة 50 % (**Heyneman, Anderson , and Nuraliyeva , 2006**).

1-3- الفساد

ويشير الفساد إلى سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق ربح أو منفعة خاصة (**Transparency International, 2008**). ولهذا يشكل الفساد بمعناه الواسع انحرافا على القواعد القانونية والأخلاقية وكذلك الثقافة المؤسسية السوية بصفة عامة. وهناك نظريتان في ظاهرة الفساد هما النظرية الأخلاقية **Moral Theory**، وترى أن الفساد مفسدة ويلحق الضرر بالاقتصاد وبالدول. أما النظرية الثانية فهي النظرية الهيكلية **Structuralism Theory**. وترى أن الفساد منتج ويرتبط بالتنمية، فالفساد في الدول النامية له أثر إيجابي لمساهمته في اندماج فئات المجتمع، وتحقيقه للاستقرار وتعجيله للنمو الاقتصادي والتطور (**Huntington,1989**)، وأن للفساد وظيفة، فهو وسيلة لتجاوز القوانين التقليدية والتنظيم البيروقراطي الذي يعوق التقدم الاقتصادي. ويذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بأن العديد من النشاطات

الاقتصادية في الهند كانت ستتوقف لولا المرونة التي يضيفها (البقشيش) على النظام الإداري البيروقراطي. ومع ذلك يرى أن المجتمع الذي تفشى فيه الفساد يكون غير قابل لأن يتحسن بتفاقمه (داود، 2012). وكشفت الأزمة المالية العالمية عام 2008 أن الفساد لا يمكن أن يكون منتج وأن النظرية الأخلاقية هي النظرية الصحيحة وأن الفساد يجب مكافحته بكل السبل والوسائل لأنه يصيب الاقتصاديات والمؤسسات في مقتل ويضرب منظومة النزاهة والعدالة في العمق ويؤثر بصورة سلبية على منظومة الثقة في المؤسسات والمجتمع (سليم، 2012).

وانتشر العديد من أنواع الفساد مثل الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي والإداري والصغير والكبير وغيرها. ويتعلق الفساد السياسي بنظام الحكم في الدولة مثل حالات عدم تداول السلطة وتزوير الانتخابات وعدم الفصل بين السلطات، والفساد السياسي لا يمكن فصله عن تدنى قيم الديمقراطية والشفافية والنزاهة والمساءلة. أما الفساد الاقتصادي فيرتبط بوجود احتكارات وضعف الرقابة والمساءلة، والفساد المالي فيتمثل في التلاعب باقتصاد الدولة مثل أسعار صرف العملات الأجنبية، التلاعب في البورصات. وهناك الفساد الأخلاقي ويشمل الانقياد لهوى النفس والكبرياء. ويتمثل الفساد الاجتماعي في اختلال معاني الوطنية والولاء والإخلاص وحب العمل والتفاني في أدائه، والانتهازية الإدارية **Managerial opportunism** وتعمد الإدارة التنفيذية إلى تحقيق مصالحها الخاصة. ويتعلق الفساد الصغير بممارسات الفساد التي تستهدف عوائد ومنافع محدودة في قيمتها وعادة ما يجرى هذا النوع من الفساد في المواقع الدنيا من الجهاز الإداري للدولة خاصة في حالات الرشوة والمحسوبية والوساطة في التعاملات (عاشور، 2009). أما الفساد الكبير فيشمل صفقات السلاح والتوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسية (داود، 2012). وتحظى أدبيات الفساد بالعديد من أنماط السلوك المرتبطة بالفساد مثل الرشوة وهي دفعة (نقدية أو عينية) يتقاضاها مسئول تنفيذي في أحد أجهزة الدولة أو في إحدى مؤسسات القطاع العام، لقاء تحقيق مكاسب مالية أو تجارية، بشكل غير مشروع ومخالف للقوانين والأنظمة والتشريعات، لصالح شخص أو طرف ثالثٍ(المصري،

2006). أما الشكل الأخر فهو الاختلاس أو السرقة، وهي سرقة المال العام أو التواطؤ في سرقته من جانب الشخص المسئول عن إدارته وحمايته في أحد أجهزة الدولة أو إحدى مؤسسات القطاع العام أو الخاص. يضاف إلى ذلك التزوير أو الخداع مثل التحريف والتلاعب بالمعلومات والوقائع والوثائق التي ائتمنه عليها رؤساؤه أو زملاؤه، واستخدام هذه المعلومات لتحقيق مكسب مالي عن طريق نقلها لشخص أو طرف آخر ليحقق هذا الطرف بدوره مكسبا ماليا أو منفعة خاصة من ورائها (المصري، 2006). ومن أمثلة ذلك ما كشفت عنه إحدى الصحف الصينية عام 1995 عن فضيحة ضخمة كان طرفها رؤساء (خمس شركات في مدينة داندونج) الصينية، حيث حاول هؤلاء تعويض خسائر شركاتهم التي منيت بها نتيجة لارتفاع الأعباء الضريبية وتضاؤل الأرباح، باستخدام طرق احتيال ملتوية على القانون لتهريب سيارات من خارج الصين إلى داخلها لتحقيق أرباح ضخمة يستطيعون من خلالها تعويض خسائرهم. وتأتي أرباحهم هذه نتيجة للاحتيال على قانون الضرائب أولاً وبدفع الرشاوى إلى مجلس المدينة لغض الطرف عن تلك الصفقة (داود، 2012). ويضيف البعض (Amundsen, 2000) أن الفساد ينقسم إلي فساد الحاجة Corruption of Need، وفساد الجشع Corruption of Greed ويأخذ الفساد أشكالا عديدة ومتنوعة مثل الرشوة والمحسوبية والابتزاز والإكراه والاختلاس والتواطؤ، علاوة علي المحاباة أو التمييز وما يتضمنه ذلك من تهاون في تطبيق معايير الكفاءة واستبدال المعايير الموضوعية بمعايير شخصية إذا تعلق الأمر بالأصدقاء أو الزملاء أو الأقارب (Ashour, 2004).

علاوة على ذلك تمارس الشركات أنواع أخرى من الفساد بخلاف الأنواع السابقة مثل فساد اقتناص المنظمات Organization capture corruption ويشير إلى فساد السيطرة على المنظمات العامة والخاصة (عاشور ،2006) لخدمة مصالح فئة معينة تدير هذه المنظمات من خلال ممارسة فساد القوانين واللوائح والأنظمة وممارسة النفوذ على وضع وصياغة القانون. ويرى دانيال كوفمان وهو خبير دولي في الحوكمة أن الفساد قد يكون في صورة بعض الأعمال التي تكون قانونية

بالمفهوم الضيق، إلا أن قوانين الدولة وسياساتها ومؤسساتها، ربما يتم تشكيلها جزئياً بإيحاء ونفوذ أشخاص لهم مصالح ذاتية، وهنا تكون الدولة أكثر عرضة للفساد الحكومي داخل وخارج الشركات وفي جميع التعاملات (عاشور ،2006).

ولقد أدى نقص الرقابة على الفساد الحكومي إلى شيوع وانتشار الجرائم الاقتصادية. ولهذا يجب محاربة الفساد من خلال العديد من الوسائل على مستوى المجتمعات والمنظمات مثل الرقابة البرلمانية على الأجهزة التنفيذية لكشف حالات الفساد والتلاعب من خلال ممارسة الحق في إجراء التحقيق، والاستجواب، وسحب الثقة، والاتصال بالجماهير، ومراجعة القوانين والتشريعات. وكذلك الرقابة القضائية لحماية المجتمع من أي تعد غير قانوني على حقوق الأفراد فيه. وأيضا الرقابة الإعلامية مثل الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وهي وسائل للرقابة الشعبية. وكذلك الرقابة على مستوى المؤسسات للحد من والقضاء على الفساد الإداري من خلال تفعيل منظومة حوكمة المؤسسات والإصلاح والمساءلة والرقابة المالية.

2-3- أشكال الفساد في قطاع التعليم

يشير الفساد في مجال التعليم إلى مجموعة التصرفات أو الأفعال غير القويمة التي تقوم بها الأطراف المشاركة في العملية التعليمية بهدف تحقيق مصالحها الخاصة. ويعد الفساد الصغير هو الأكثر شيوعا بين أطراف العملية التعليمية، ويظهر في بعض التعاملات اليومية والروتينية التي تتم إبان التفاعلات والمعاملات بين هذه الأطراف، وهو ما تركز عليه الدراسة الحالية. وتري دراسة قام بها البنك الدولي في روسيا (INDCM Foundation, 2001) أن الفساد الصغير ينقسم إلي فساد في أوجه الحياة اليومية Everyday Life Corruption ويزداد في مجال الصحة والتعليم والإسكان والتأمينات الاجتماعية وغيرها من الخدمات، والفساد في مجال الأعمال Business Corruption ويتعلق بالتعامل مع الأجهزة الحكومية وغيرها لانجاز وإتمام الصفقات والمعاملات مع هذه الجهات.

ومن منظور التنمية المجتمعية، يعد الفساد في التعليم هو الأخطر علي الإطلاق مقارنة بممارسات وصنوف الفساد في قطاعات أخري مثل الجمارك والضرائب

والبوليس أو غيرها، ذلك أن معظم الفساد في مجال التعليم يقع ضمن فئة سوء السلوك المهني **Professional Misconduct**، وهو سلوك ينطوي علي كسر وخرق للمعايير المهنية وهو ما يشكل اهتزازا كبيرا للمنظومة المهنية والأخلاقية الحاكمة لكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، علي اعتبار أن المؤسسات التعليمية تغذي هذه المؤسسات بالخريجين الذين يعملون كقادة وموظفين وغيرها (**Braxton and Bayer , 1999**).

وعمليا، يقع الفساد عند أي نقطة تصنع فيها القرارات في النظام وهو ما يؤدى الى عواقب على مستوى الافراد والمؤسسات والمجتمع. وفى قطاع التعليم، يمكن ان يقع الفساد في أي مستوى بداية من المستوى العلوي وهو وزارات التعليم وحتى مستوى المدارس والكليات والفصول الدراسية. كما يمكن ان يحدث في أي وقت يعمل فيه المعلمون والاداريون في مؤسسات التعليم وعادة ما تكون دوافعهم مادية لتحسين مستوى الدخل أو زيادة نفوذهم وضمان فرص وظيفية مستقبلية أفضل. ولقد أشار شابمن ((**Chapman, 2002** ان الفساد على المستوى العلوى للوزارة يتضمن انحرافات في مصادر واستخدامات الأموال في قطاع التعليم بما في ذلك عمليات الشراء والبناء والتشييد والحسابات وغيرها من المخصصات، وعلى مستوى المدرسة يأخذ الفساد عدة أشكال مثل الرشاوى التي يدفعها أولياء الأمور لدخول أبنائهم الى المدرسة أو الجامعة، والحصول على درجات اعلى وتعديل الدرجات ومتطلبات التخرج. أما أشكال فساد المعلمين فتتضمن الحصول على مواد وامدادات من المدرسة وأحيانا أطعمة من المقررات الغذائية التي تقدم للطلاب من المجتمع المحلى أو الحكومات أو الحصول على رسوم غير قانونية مقابل خدمات غير حقيقية مثل رسوم أوراق دخول الامتحان أو مبالغ مقابل دروس خصوصية أو الحصول على حوافز دون القيام بعمل فعلى.

1-4- عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في طلاب جامعه الإسكندرية ويبلغ عدد طلاب جامعه الإسكندرية **157178** طالب وطالبة في عام **2005**، كما يبلغ عدد أعضاء

هيئة التدريس 3915 عضو هيئة تدريس، ويبلغ عدد المدرسين المساعدين والمعيدين 2402 عن نفس العام، ويبلغ عدد مفردات العينة التي شاركت في الدراسة الحالية 198 طالب وطالبة من طلبة المجمع النظري (كليات الآداب والتجارة والحقوق والتربية والسياحة) البالغ عددهم 83347 طالب وطالبة، أي بنسبة 2.3 % من مجتمع الدراسة. وهذا هو العدد الذي أبدى تعاونه وموافقته على المشاركة في الدراسة، ووحده المعاينة في الدراسة هي الطالب وتعد هذه العينة حكمية وصغيرة الحجم ولكنها تعتبر ممثلة للطلاب المستفيدين من الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة (الطلاب الذين يواظبون على المحاضرات وقاعات البحث). وكان تركيز وحدة المعاينة بصورة أكبر على طلاب السنة الرابعة الأكثر خبره بنظام التعليم في الجامعة. ويوضح الجدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة. وقد بلغت موازنة جامعة الإسكندرية حسب سجلات الجامعة مبلغ 703.112.922 في عام 2005، وبقسمة رقم الموازنة على عدد طلاب الجامعة البالغ 157.178، يتضح أن نصيب الطالب من موازنة الجامعة 4473 جنية. وعلى المستوى العالمى، حصلت مصر على معدل 36/100 على مقياس مدركات الفساد عام 2015(CPI, 2015)، كما تبلغ نسبة الامية في المجتمع المصري 26% كما أشارت الى ذلك تقارير البنك الدولي (World Bank, 2014).

جدول رقم (1) توصيف عينة الدراسة

محاور التوصيف	العدد داخل العينة	النسبة المئوية
أولا – نوع التعليم في المرحلة قبل الجامعية		
1- مدارس حكومية	98	49.4%
2- مدارس خاصة (عربي)	36	18.1%
3- مدارس خاصة (لغات)	38	19.2%
4- مدارس تجريبية	17	8.5%
5- مدارس قوميه	9	4.5%
6- مدارس أخرى		
ثانيا – السنة الدراسية		
1- السنة الرابعة	132	66.7%

2- السنة الثانية	66	33.3%
ثالثا – الجنس		
1- ذكر	140	71%
2- أنثى	58	29%

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن (63%) من الطلاب المستقصى منهم تلقى تعليمة في مدارس حكومية ، و(19.2%) من مدارس خاصة لغات، و(18%) من مدارس خاصة عربي، و(5.1%) مدارس تجريبية، و(3.5%) من مدارس قومية، و(4.5%) من مدارس أخرى مثل المدارس الألمانية وغيرها، علاوة على ذلك فإن (66.7%) من العينة من طلاب السنة الرابعة، و(33.3%) من طلاب السنة الثانية.

1-5 – إستراتيجية البحث

يعتمد اختيار إستراتيجية البحث على طبيعة وأهداف الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة الحالية، اعتمدت الدراسة على إستراتيجية المسح الميداني لمجموعة من متلقي الخدمة التعليمية وهم الطلاب.

1-6 – القياس وتجميع البيانات وتحليلها

يعتبر قياس الفساد هو الأصل في استراتيجية مكافحته وهناك صعوبات في قياس الفساد لأنه ظاهرة مستترة يحرص أطرافها على إخفاء معالمها، كما أن الفساد أصبح ثقافة مؤسسية راسخة ارتضى بها معظم الأطراف. وتركز الدراسة الحالية على قياس بعض مظاهر الفساد في التعليم في مصر للمساعدة في تشخيص جوانب الخلل في التعليم تمهيدا لإصلاحها والتعامل الإيجابي معها. وقام الباحث بتطوير قائمة استقصاء استنادا إلى ما ينشر ويتداول عن الممارسات والسلوكيات المرتبطة بنظام التعليم بصورته الحالية في مصر، كما استند قياس بعض محاور الدراسة إلى الأدبيات المنشورة في مجال الفساد في التعليم (**Heyneman, Anderson, and Nuraliyeva, 2006, TI India, 2004**). وتم تجميع بيانات الدراسة باستخدام قائمة الاستقصاء التي تم تطويرها لهذا الغرض، والتي أشارت في مقدمتها إلى انه لن يتم التعرف على هوية أو شخص المشاركون فى الدراسة، ذلك أن تحليل البيانات سوف يتم بصورة تجميعية، واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات بعض

أساليب الإحصاء الوصفي البسيطة مثل التوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

7–نتائج الدراسة

7–1 – مصادر المعرفة والتحصيل التي يعتمد عليها الطلاب

يعرض هذا الجزء من الدراسة وبصوره مركزه ومختصره لأبرز نتائج الدراسة الميدانية، حيث أوضح المسح الميداني اعتماد طلاب جامعة الإسكندرية على عده مصادر لتحصيل المعرفة في مرحلة ما قبل الجامعة وفى المرحلة الجامعية. ويوضح الجدول رقم (2) التوزيع التكراري لمصادر المعرفة التي يعتمد عليها الطلاب.

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري لمصادر المعرفة التي يعتمد عليها طلاب العينة في الدراسة والتحصيل في مرحلة ما قبل الجامعية وفى المرحلة الجامعية

المصادر	المرحلة قبل الجامعية		المرحلة الجامعية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1–المحاضرات (قاعات الدرس / الحصص)	75	37.90%	168	84.80%
2–الكتاب الجامعي	77	38.90%	77	38.90%
3–الدروس الخصوصية	151	76.30%	35	17.70%
4–مجموعات التقوية	31	15.70%	17	8.60%
5–الملخصات الخارجية	105	53%	148	74.70%
6–المراجع المتخصصة	7	3.50%	12	6.10%
7– مصادر أخرى	9	4.5%	9	4.5%

ويتضح من الجدول أن (84.8%) من الطلاب في المرحلة الجامعية يعتمد على المحاضرات، و(74.7%) من الطلاب يعتمد على استخدام الملخصات الخارجية المتاحة بالمكتبات خارج أسوار الجامعة، و(38.9%) من الطلاب يستخدم الكتاب الجامعي، في حين بلغت نسبه الطلاب التي تعتمد على الدروس الخصوصية (17.7%)، أما تلك التي تعتمد على مجموعات التقوية فهي (8.6%)، وبلغت نسبة الطلاب التي تعتمد على المراجع المتخصصة فكانت متدنية للغاية بنسبه (6.1%).

هذا وينبغي الإشارة إلى أن الدراسة الحالية أجريت على الطلاب الذين يحضرون المحاضرات فقط، ومن المعروف أن نسبه كبيرة جدا من الطلاب لا تحضر المحاضرات من الأساس وقد تصل هذه النسبة في بعض الحالات إلى (70%) من الطلاب. أما في مرحله ما قبل الجامعة نلحظ انخفاض نسبة اعتماد الطلاب على قاعات الدرس (الحصص المدرسية) حيث تبلغ (37.9%)، واللافت للنظر أن نفس نسبه الطلاب التي تعتمد على الكتاب المدرسي هي نفس نسبه الطلاب التي تعتمد على الكتاب الجامعي، أما نسبه الطلاب الذين يعتمدون على الدروس الخصوصية فتبلغ (76.3%) وهي تزيد كثيرا عن نظيرتها في الجامعة، أما نسبة الاعتماد على الملخصات الخارجية فتبلغ (53%)، وهى تقل كثيرا عما يحدث في المرحلة الجامعية.

2-7 – مستوى جودة الخدمة التعليمية

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن متوسط جودة الخدمات التعليمية التي يحصل عليها الطلاب تبلغ (1.67) بانحراف معياري مقداره (0.57) وذلك على مقياس من ثلاث درجات حيث تشير الدرجة (1) إلى جوده منخفضة، أما الدرجة (2) فتشير إلى درجه متوسطة، وتشير الدرجة (3) إلى درجه عالية. ويوضح الجدول رقم (3) مدركات الطلاب لجوده الخدمة التعليمية.

جدول رقم (3)

الجودة المدركة للخدمات التعليمية من قبل المستفيدين

مدركات مستوى جودة الخدمة التعليمية	عدد مفردات العينة	النسبة المئوية
1- جودة عالية	9	4.50%
2- جودة متوسطة	117	59.10%
3- جودة منخفضة	68	34.30%

يتضح من الجدول السابق أن (59.1%) من الطلاب يدرك أن مستوى جودة التعليم متوسطه، في حين أن (34,3%) من الطلاب يدرك أن مستوى الجودة منخفضة، ويدرك (4.5%) من الطلاب أن مستوى جودة التعليم مرتفعة.

3-7- الفساد في التعليم بصفة عامة

أظهرت نتائج المسح الميداني أن درجه فساد قطاع التعليم بصفة عامة في مصر تبلغ (8.2) بانحراف معياري (1.62) وذلك على مقياس من (10) درجات اعتمدت عليه الدراسة الحالية، حيث تشير الدرجة (1) إلى عدم وجود أي فساد على الإطلاق في قطاع التعليم، إما الدرجة (10) فتشير إلى أن هناك فساد كبير جدا في قطاع التعليم. يوضح الجدول رقم (4) توصيف مؤشرات مدركات الفساد بين الطلاب. وكما يظهر هذا الجدول، فان قطاع التعليم في مصر حصل على (8.25) درجه من أجمالي (10) درجات على مقياس الفساد، وهي نسبه كبيرة جدا.

جدول رقم (4)

توصيف مؤشرات مدركات الفساد بين الطلاب

عدد مفردات العينة	الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى
196	1.62	8.25	3	10

4-7- طريقة إنجاز المعاملات الإدارية:

يوضح الجدول رقم (5) طريقة إنجاز الطلاب لأعمالهم مع الأجهزة الإدارية:

جدول رقم (5)

طريقة إنجاز الطلاب لإعمالهم إبان التعامل مع الأجهزة الإدارية

الطريقة	المرحلة ما قبل الجامعية		المرحلة الجامعية	
	العدد	النسبة داخل العينة	العدد	النسبة داخل العينة
1- الطريقة الرسمية	148	74.70%	165	83.30%
2- تقديم هدايا / دفع الرشاوى	7	3.50%	5	2.50%
3- استخدام النفوذ والمعارف	39	19.70%	26	13.10%

يتضح من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من الطلاب الذين شملهم الاستقصاء تعتمد في المرحلة الجامعية على الطريقة الرسمية في إنجاز أعمالها مع الأجهزة الإدارية بنسبه (83.3%)، في حين تعتمد (13.1%) على استخدام النفوذ والعلاقات الشخصية والمعارف، إما نسبة من يقدمون هدايا أو يدفعون رشاوي فهي

نسبه محدودة للغاية. أما في المرحلة ما قبل الجامعية، فان نسبه (74.7%) من الطلاب يؤدون أعمالهم باستخدام الطريقة الرسمية، في حين يستخدم (19.7%) من الطلاب النفوذ والعلاقات الشخصية في أنجاز أعمالهم، كما أن نسبه من يقدمون هدايا أو يدفعون رشاوي محدودة للغاية وتبلغ (3.5%).

5-7-المواقف التي يضطر فيها الطلاب إلى دفع (إكراميات/بقشيش/هدايا/ رشاوي) لإنجاز أعمالهم.

يوضح الجدول رقم (6) التوزيع التكراري للمواقف التي يضطر فيها الطلاب لتقديم هدايا أو دفع رشاوي أو أكرميات لإنجاز أعمالهم.

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري للمواقف التي يضطر فيها الطلاب لتقديم هدايا أو دفع رشاوي لإنجاز أعمالهم

المواقف	المرحلة ما قبل الجامعية		المرحلة الجامعية	
	العدد	النسبة داخل العينة	العدد	النسبة داخل العينة
1- شراء الامتحان	1	0.50%	صفر	0.00%
2- التلاعب في النتائج	1	0.50%	1	0.50%
3- الغش أثناء الامتحان	7	3.50%	6	3%
4- التعامل مع الأجهزة الإدارية	26	13.10%	21	10.60%
5- معرفه النتائج من الكنترول	61	30.80%	69	34.80%
6- مواقف أخرى	2	1%	4	2%

يتضح من الجدول السابق أن أكثر المواقف التي يدفع فيها الطلاب رشاوى أو تقديم هدايا هي معرفه النتائج من الكنترولات، حيث تبلغ هذه النسبة (30.8%) إما في الجامعة فتبلغ (34.8%)، وعاده ما تكون في شكل مبالغ بسيطة جداً ويتعارف عليها في الثقافة المصرية (حلاوة النجاح)، ويحصل عليها العمال الذين يستخدمون علاقاتهم الشخصية مع أعضاء الكنترولات لاستخراج النتائج مبكرا، هذا وتبلغ نسبه الطلاب الذين يدفعون رشاوى/ تقديم هدايا أثناء التعامل مع الأجهزة الإدارية (13%)

في المرحلة قبل الجامعية و (10.6%) في المرحلة الجامعية، إما نسبه الطلاب الذين يدفعون رشاوى أو يقدمون هدايا من اجل الغش في الامتحان فتبلغ (3.5%) في المرحلة ما قبل الجامعة و (3%) في المرحلة الجامعية، وتشير النسب والأرقام السابقة إلى أن جوهر التعليم في مصر مازال بخير.

6-7- الغش في الامتحان

يوضح الجدول رقم (7) التوزيع التكراري لبعض مظاهر الغش في الامتحانات.

جدول رقم (7)

التوزيع التكراري لبعض مظاهر الغش في الامتحانات

المظاهر	العدد	النسبة
1- الشعور بتأنيب الضمير بعد الغش في الامتحان	97	49%
2- نية الطلاب في الغش دون الوقوع تحت طائلة القانون	100	50.50%
3- الطلاب الذين يشاهدون زملائهم يغشون أثناء الامتحان	194	98%
4- الشعور بالرضا والسعادة بعد الغش في الامتحان	35	17.7%

يتضح من الجدول السابق أن (49%) من الطلاب يشعرون بتأنيب الضمير بعد الغش في الامتحان، في حين يشاهد (98%) من الطلاب زملاء لهم يقومون بالغش في الامتحان، أما نية الطلاب في القيام بالغش في الامتحان طالما لا يقعون تحت طائلة المسائلة القانونية فتبلغ (50.5%)، ويشعر (17.7%) من الطلاب بالرضا والسعادة بعد الغش في الامتحان.

7-7- مدى غلبة الطابع التجاري على العملية التعليمية

يوضح الجدول رقم (8) مدركات الطلاب عن مدي غلبة الطابع التجاري على العملية التعليمية.

جدول رقم (8)

مدركات الطلاب عن الطابع التجاري للعملية التعليمية

المواقف	المرحلة ما قبل الجامعية		المرحلة الجامعية	
	العدد	النسبة داخل العينة	العدد	النسبة داخل العينة

مدى أدراك الطلاب أن العملية التعليمية تجارية	169	85.4%	144	72.7%

يتضح من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من طلاب المدارس وطلاب الجامعات يدركون أن العملية التعليمية مسألة تجاريه في المقام الأول.

8-7- مدركات الطلاب لعدالة الدرجات والتقديرات التي يحصلون عليها

يوضح الجدول رقم (9) التوزيع التكراري لمدركات الطلاب لعدالة الدرجات والتقديرات التي يحصلون عليها.

جدول رقم (9)

التوزيع التكراري لمدركات الطلاب لعدالة الدرجات والتقديرات التي يحصلون عليها

المفاهيم	العدد	النسبة
1-التقديرات أو الدرجات تعكس الأداء في الامتحان	78	39.30%
2-الحصول على تقدير أعلى مما يستحق	30	15.20%
3-الحصول على تقدير أقل مما يستحق	118	59.60%

يوضح الجدول السابق أن (39.4%) من الطلاب يدركون أنهم يحصلون على درجات وتقديرات تعكس أدائهم في الامتحان، في حين يحصل (15.2%) من الطلاب على تقديرات أعلى مما يستحق، إما نسبه الطلاب الذين يحصلون على تقديرات أقل مما يستحقون فتبلغ (59.6%).

9-7- اغتراب العملية التعليمية

يوضح الجدول رقم (10) التوزيع التكراري لمدى اغتراب ما يتعلمه الطلاب. ويوضح الجدول أن (83.3%) من الطلاب يشعرون بالاغتراب بين ما يتعلموه بالجامعة، وما يرونه من ممارسات من حولهم.

جدول رقم (10)

التوزيع التكراري لمدى اغتراب ما يتعلمه الطلاب

المفاهيم	العدد	النسبة
الشعور بالاغتراب	156	83.3%

10-7- تأثير نظام التعليم على سلوكيات الطلاب

يوضح الجدول رقم (11) التوزيع التكراري لبعض سلوكيات الطلاب ذات العلاقة بالتعليم.

جدول رقم (11)

التوزيع التكراري لبعض سلوكيات الطلاب المرتبطة بنظام التعليم بصورته الحالية

المفاهيم	العدد	النسبة
1- نظام التعليم الحالي أداه لتعليم الطلاب الخداع والتحايل على المؤسسات التعليمية	140	70.70%
2- مساهمة نظام التعليم في الحد من الفساد	29	14.6%
3- تعليم الطلاب سلوكيات وأخلاقيات حميدة بالجامعة	74	37.4%

يوضح الجدول السابق أن (70.7%) من الطلاب يعتبر أن نظام التعليم بصورته الحالية أداه لتعليم الطلاب الخداع والتحايل على المؤسسات التعليمية بدلا من بث قيم النزاهة والشفافية والعدالة والموضوعية في نفوسهم وممارساتهم. أما نسبه الطلاب الذين يعتقدون أن نظام التعليم بصورته الحالية في مصر يساهم في الحد من الفساد فهي ضئيلة وتبلغ (14.6%).

11-7- مدى وجود قانون في مصر لمكافحه الفساد

يوضح الجدول رقم (12) التوزيع التكراري لمدركات الطلاب لمدى وجود قانون في مصر لمكافحه الفساد.

جدول رقم (12)

التوزيع التكراري لمدركات الطلاب لمدى وجود قانون في مصر لمكافحه الفساد

المفاهيم	العدد	النسبة
1- يوجد قانون	29	14.60%
2- لا يوجد قانون	67	33.80%
3- لا أعلم	96	48.50%

يوضح الجدول السابق أن (14.6%) من الطلاب المشاركين في الدراسة يعلم بوجود قانون لمكافحه الفساد في مصر، في حين إن (33.8%) من الطلاب

المشاركين لا يعلم بوجود قانون لمكافحه الفساد ، ولا يعلم (48.5%) من الطلاب ما إذا كان يوجد قانون في مصر لمكافحه الفساد في مصر أم لا. والحقيقة انه لا يوجد حتى الآن قانون لمكافحة الفساد في مصر، وإن كان هناك مجموعة من التشريعات في قانون العقوبات تجرم الفساد والإخلال بالنظام العام. ومن المعلوم أن العبرة ليست بوجود القانون ولكن بتطبيقه بعدالة وموضوعية.

12-7- أسباب الفساد في التعليم

يوضح الجدول رقم (13) التوزيع التكراري لأسباب فساد التعليم في مصر من وجهة نظر المستفيدين من الخدمة التعليمية، وهم الطلاب:

جدول رقم (13)

التوزيع التكراري لأسباب فساد التعليم في مصر من وجهة نظر المستفيدين من الخدمة التعليمية

	المفاهيم	العدد	النسبة
1-	انخفاض أجور ومرتبات العاملين	150	75.80%
2-	عدم وجود روادع قوية ضد الفاسدين	146	73.70%
3-	الروتين والجمود والبيروقراطية	158	79.80%
4-	عدم الثقة في عدالة النظام التعليمي	129	65.20%
5-	عادات وسلوكيات موروثة بين الناس	103	52%
6-	عدم الجدية في تطبيق القانون بوجه عام في مصر	139	70.20%
7-	الطالب نفسه	86	43.4%
8-	الأسرة	57	28.8%

يوضح الجدول السابق أن الجمود والروتين والبيروقراطية هي من أهم أسباب فساد التعليم في مصر بنسبه (79.8%)، ويليها انخفاض أجور ورواتب العاملين بنسبة (75.8%)، ويأتي بعد ذلك عدم وجود روادع قوية ضد الفاسدين بنسبه (73.7%)، ثم عدم الجدية في تطبيق القانون بنسبة (70.2%)، وعدم الثقة في عدالة النظام التعليمي بنسبه (65.2%)، يلي ذلك العادات والسلوكيات الموروثة لدى الناس بنسبه (52%)، ثم الطالب نفسه بنسبة (43.4%)، والأسرة بنسبه (28.8%).

13-7- الطرف الأكثر استفادة من الفساد في التعليم بالجامعة

يوضح الجدول رقم (14) التوزيع التكراري للطرف الأكثر استفادة من الفساد في التعليم بالجامعة.

جدول رقم (14)

التوزيع التكراري للطرف الأكثر استفادة من الفساد في التعليم بالجامعة

المفاهيم	العدد	النسبة
1- الطالب نفسه	33	16.70%
2- المعيدين والمدرسين المساعدين	106	53.50%
3- الأساتذة	35	17.70%
4- الدولة (ممثله في الحكومة)	76	38.40%
5- أطراف أخرى	32	16.20%

يوضح الجدول السابق أن الطرف الأكثر استفادة من الفساد في التعليم بالجامعة هم المعيدين والمدرسين المساعدين بنسبه (53.5%)، في حين يرى (38.4%) من المشاركين في الدراسة أن الطرف الأكثر استفادة هو الدولة ممثله في الحكومة، بينما يرى (17.7%) من الطلاب أن الأساتذة هم الطرف الأكثر استفادة، وأخيرا يرى (16.7%) من الطلاب أن الطالب نفسه هو الطرف الأكثر استفادة من الأوضاع الحالية في مجال التعليم.

8 -تفسير نتائج الدراسة وأبرز المضامين التي أسفرت عنها:

استنادا وتأسيسا على النتائج السابقة، ينبغي أن تخضع منظومة التعليم في مصر لمجموعه من الإصلاحات بحيث تشمل الجوانب السلبية التي أسفرت عنها نتائج الدراسة.

1- أشارت نتائج الدراسة إلى عزوف الطلاب عن استخدام الكتاب المدرسي والكتاب الجامعي، وحيث بلغت نسبة الطلاب الذين لا يعتمدون على

الكتاب في المرحلتين (68.1%)، كما أشارت الدراسة إلى اعتماد (74.7%) من طلاب الجامعة على الملخصات الخارجية، واعتمد (53.5%) من طلاب المرحلة ما قبل الجامعية على الملخصات الخارجية، كما أن نسبه اعتماد الطلاب على المراجع المتخصصة متدني للغاية، ولهذا ينبغي إعادة النظر في الكتاب المدرسي والكتاب الجامعي بصورته الحالية، وربما تبسيطه وأعاده هيكلته للعمل على زيادة ثقة الطلاب في الكتاب ومحتواه، فعادة ما يشكو الطلاب من كبر حجم الكتاب وكثرة المعلومات الموجودة به وربما الحشو والتكرار في بعض الحالات، علاوة على ذلك، ينبغي أعاده النظر في المنظومة الكلية للتعليم بحيث تتيح أنظمة التعليم وتقدر رجوع الطلاب إلى المراجع المتخصصة وارتياد المكتبات ودراسة الموضوعات، وبالذات في المرحلة الجامعية، ومن أكثر من زاوية أو وجهة نظر لتعميق الفهم والاستيعاب وبناء عقلية الطالب بطريقه سليمة. هذا ويلاحظ من نتائج الدراسة انحسار نسبه الطلاب التي تلجأ إلى الدروس الخصوصية في المرحلة الجامعية والتي بلغت (17.7%)، في حين تبلغ هذه النسبة في المرحلة قبل الجامعية (76.3%)، وربما يرجع السبب في ذلك إلى الظروف المحيطة بالثانوية العامة والسباق المحموم بين الطلاب لدخول كليات بعينها، علاوة على ذلك فإن الدراسة الحالية أجريت على الطلاب الذين يحضرون المحاضرات وربما كان ذلك سببا في أن معظمهم لا يستخدمون الدروس الخصوصية، وغنى عن البيان كما أشارت الدراسة في موضع سابق إلى عزوف الطلاب عن الدخول إلي المدرجات وقاعات البحث في عدد غير قليل من الجامعات المصرية بصفة عامة.

2- أشارت الدراسة إلى تدنى مستوى الجودة المدركة للخدمة التعليمية التي يحصل عليها الطلاب، ولهذا ينبغي على الدولة وعلى القيادات الجامعية إعادة النظر بصورة كلية في جودة الخدمة التعليمية، والعمل على تحسين مستوى الجودة من خلال الاهتمام بمدخلات العملية التعليمية المتمثلة في الطالب والأستاذ والموارد المتاحة والمكتبات والأجهزة الإدارية الداعمة، وكذلك الاهتمام بالعملية

التعليمية وبالذات فلسفه التعليم والتحول من التعليم السلبي الذي يعتمد على التلقي والحفظ والتذكر إلى التعليم الايجابي الذي يعتمد على التفاعل بين الطالب والأستاذ والآليات المؤسسية الموجودة بالجامعة مثل الاتحادات الطلابية والأسر والجمعيات العلمية والمنتديات الفكرية، علاوة على تطبيق الأساليب التي تعتمد عليها الجامعات العالمية المرموقة مثل المشروعات البحثية والحالات العملية والجوانب التطبيقية، والعمل الجماعي وفرق العمل بين الطلاب وغيرها من الأساليب التي تشجع على الإبداع والابتكار والتخيل لدى الطالب، بالإضافة إلى الاهتمام بمخرجات العملية التعليمية ذاتها مثل رعاية الطلاب المتفوقين ودعمهم وتسهيل طريق استكمال دراستهم وربما تنميه مسارات تميز لرعايتهم، هذا وتجدر الإشارة إلى ضرورة دعم وتحسين وتبنى المبادرات التي ترعاها الدولة والمؤسسات التعليمية بخصوص إنشاء وحدات ضمان الجودة داخل الكليات، والحصول على الاعتماد من هيئة الاعتماد المصرية، وربما يكون من الأنسب التحول التدريجي نحو هيئات الجودة والاعتماد الدولية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال فتح مزيد من الاستقلال وحرية الإدارة للوحدات الجامعية بحيث تستطيع العمل في هذا الاتجاه وما يتطلبه من تعديل في منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لعمل الجامعة أو بالأحرى أصلاح المنظومة المؤسسية الحاكمة بالجامعة، وما نود الإشارة إليه في هذا الإطار انه لا ينبغي أعاده اختراع العجلة بل يتطلب الأمر ببساطة دراسة والاستفادة بتجارب الجامعات المرموقة في العالم، وكيف استطاعت تحسين الجودة بها من خلال الالتزام بالمواصفات العالمية المتعارف عليها في التدريس والإدارة والتكنولوجيا والتقييم وغيرها.

3- أشارت نتائج الدراسة إلى أن مؤشر مدركات الفساد في قطاع التعليم (8.25) وهو مؤشر مفزع، ويعنى أن قطاع التعليم في مصر غارق في بحر من الفساد، ورغم ذلك يرى الباحث أن هذا التقدير مبالغ فيه إلى حد ما، وربما يرجع السبب في ذلك إلى حاله الإحباط السائدة بين الشباب في المجتمع المصري بسبب عدم توافر فرص عمل وارتفاع مستويات الأسعار والغلاء وغيرها،

وربما بسبب عدم تعود الطلاب في مصر على ثقافة الاستقصاءات والمسوحات الميدانية، مما جعل بعض من شملهم الاستقصاء يسأل عن مصير هذا الاستبيان، وهل سوف ترسل نتائجه إلى القيادات العليا في الدولة وهل سوف يؤخذ على محمل الجد، وربما دفعهم هذا إلى المبالغة في تقدير درجه الفساد لجذب الأنظار إلى ما وصلت إلية حاله التعليم في مصر، ومع ذلك ينبغي على الدولة وعلى القيادات العليا في قطاع التعليم وفى الجامعات أخذ هذه الأرقام على محمل الجد، والعمل على اقتلاع الفساد من جذوره والضرب بيد من حديد على مظاهر الفساد و على عدم الالتزام بالمواصفات، وتفعيل قوانين ولوائح المؤسسات التعليمية سواء في مرحلة الجامعة أو المرحلة قبل الجامعية وتطبيقها بحزم على الجميع دون استثناء حتى تسترد قوانين ولوائح المؤسسات التعليمية هيبتها في كافه جوانب العملية التعليمية.

4-أشارت نتائج الدراسة إلى أن (74.7%)، و(83.3%) من الطلاب في المرحلة ما قبل الجامعية، وفى المرحلة الجامعية على الترتيب يؤدون أعمالهم باستخدام الطرق الرسمية وهذا مؤشر ايجابي، وأن نسبه من يدفعون رشاوي أو يقدمون هدايا أو يدفعون رشاوي محدودة للغاية وهذا أيضا أمرا إيجابيا للغاية، أما نسبه من يستخدمون نفوذهم ومعارفهم وعلاقتهم الشخصية لإنجاز التعامل مع الأجهزة الإدارية بالجامعة فهي (13.1%) في حين كانت (19.7%) في المرحلة ما قبل الجامعية. وربما يشير هذا إلى أن الأنظمة الحاكمة لعمل الجامعة أكثر أحكاما من نظيرتها السائدة في المرحلة قبل الجامعية.

5- أشارت الدراسة إلى المواقف التي يضطر فيها الطلاب إلى تقديم هدايا أو دفع رشاوى لإنجاز أعمالهم، وكانت هذه المؤشرات مشجعة للغاية وأتضح أن الموقف الوحيد الذي يضطر فيه الطلاب إلى دفع بقشيش هو الحصول على النتائج من الكنترول، وكما أشارت الدراسة ، فان هذا أمر طبيعي جدا في الثقافة المصرية ويدخل في ما يسمى (حلاوة النجاح) التي تدفع للعمال الذين يأتون بالنتيجة من الكنترول وربما يمكن القضاء على هذا المظهر بسهولة مع التقدم والرقى في

استخدام انظمه الحاسب الآلي في الكنترولات واستخراج النتائج وإتاحتها على الانترنت وهو ما يؤدى إلى زيادة الشفافية وتوافر المعلومات لدى الطلبة، واللافت للنظر إن هذه النتيجة والنتيجة السابقة لها مباشره بصفه عامه ايجابية، وتشير إلى أن الفساد في التعليم ليس كبيرا جدا كما أشار مؤشر مدركات الفساد في النتيجة السابقة مباشرة، اللهم إلا إذا كان هناك مؤشرات أخرى للفساد لم تتطرق إليها الدراسة الحالية.

6- بالنسبة للغش في الامتحانات، فقد أشارت نتائج الدراسة أن (50.5%) من الطلاب يبيتون النية للغش في الامتحانات طالما لن يقع الطالب تحت طائلة القانون، كما أن (49%) من الطلاب يشعر بتأنيب الضمير بعد الغش في الامتحان، كما يشعر (17.7%) بالرضا والسعادة بعد الغش، واللافت للنظر أن (98%) من مفردات العينة شاهدت زملاء لهم يقيمون بالغش، وهنا علامة استفهام تتعلق بأن كل الطلبة تقريبا يتم مشاهدتهم وهم يقومون بالغش، وذلك على الرغم من إن نسبه كبيرة من مفردات العينة نفت القيام بالغش، وربما يرجع السبب في ذلك الى طبيعة ظاهرة الغش في الامتحانات التي يحاول المشاركون فيها نفيها عن أنفسهم والصاقها بالأخرين المحيطين بهم.

7- مدى تجاريه العملية التعليمية، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى إن الطلاب يدركون أن العملية التعليمية يغلب عليها الطابع التجاري، وهذا معناه ضرورة أعاده النظر في العديد من الظواهر السلبية التي تجعل العملية التعليمية تبدو وكأنها تجاريه بحته علاوة على ضروه تطبيق القوانين واللوائح بطريقه صارمة بين الأطراف القائمة على العملية التعليمية، حتى لا يضطروا إلى استخدام نفوذهم وتحقيق مكاسب ومصالح ماديه من وراء العملية التعليمية، والشق الهام في هذه النتيجة هو ضرورة تحسين الأوضاع المادية للقائمين على العملية التعليمية سواء في المدارس أو الجامعات بما يضمن لهم حد أدنى للمعيشة الكريمة التي تمكنهم من العطاء والتفاني في العمل والإخلاص فيه.

8-بالنسبة لمدركات الطلاب لعدالة التقديرات التي يحصلون عليها، فقد أوضحت النتائج أن (60.1%) من الطلاب يعتقدون أن الدرجات التي يحصلون عليها لا تعكس الأداء في الامتحانات، كما يرى (59.6%) من الطلاب إنهم يحصلون على تقديرات اقل من توقعاتهم ويرى (15.2%) من مفردات العينة إنهم يحصلون على تقديرات أعلى مما هو متوقع، ورغم أهمية هذه النتائج إلا أنها لا تحمل دلالات قوية لأن الطالب عاده ما يكون متحيز لنفسه وتوقعاته.

9-مدى اغتراب العملية التعليمية، فقد أوضحت الدراسة إن (83.3%) من مفردات العينة يشعر بانفصام ومفارقه بين ما يتعلمونه بالجامعة وما يقرءونه في الكتب والمواد العلمية التي تدرس إليهم، وبين ما يرونه من حولهم من ممارسات وتصرفات وأساليب شائعة في التعامل والحياة بصفه عامة، وتدعم هذه النتيجة وجهة النظر التي تؤكد على وجود مفارقات كبيرة في نظام التعليم بصورته الحالية.

10- تأثير نظام التعليم على سلوكيات الطلاب، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى إخفاق نظام التعليم بالجامعات في تعليم الطلاب قيم وأخلاقيات قويمة حيث يرى (70.7%) من الطلاب إن نظام التعليم بصورته الحالية هو أداه لتعليم الطلاب الخداع والتحايل على المؤسسات التعليمية والقائمين عليها، وكذلك يرى (85.4%) من الطلاب أن نظام التعليم لا يساهم في تعليم الطلاب الحد من الفساد ، كما أن نسبه الطلبة التي ترى إنها تتعلم أخلاقيات وسلوكيات قويمة من الجامعة بلغت (37.4%) وهى نسبه ضئيلة في مجتمع مثل المجتمع المصري الذي يفترض فيه أنه يستمد منظومة القيم والأخلاقيات من الدين والثقافة العربية الغنية أصلا بالقيم والأخلاقيات النبيلة، وتلفت هذه النتائج الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بمنظومة القيم والأخلاقيات وربما يقتضى الأمر تدريس بعض المقررات الخاصة بأخلاقيات المهنة وأخلاقيات الموظف العام وأخلاقيات الأعمال والإدارة والقيادة الأخلاقية وغيرها على حسب تخصص الطالب.

11–وجود قانون لمكافحه الفساد في مصر، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن (48.5%) من مفردات عينة الدراسة لا تعلم إذا ما كان يوجد في مصر قانون لمكافحه الفساد، وأن (83%) أقرت بعدم وجوده، و(14.6%) أقرت بوجوده، وتوضح هذه النتائج إن الغالبية العظمى من المستقصى منهم لا تعرف أصلا ما إذا كان يوجد قانون لمكافحه الفساد في مصر أم لا وهذا في حد ذاته إخفاقا في نظام التعليم الذي عجز عن إمداد الطلاب حتى بمثل هذه المعلومة.

12–أسباب فساد التعليم في مصر، تشير نتائج الدراسة إلى ضرورة أعاده النظر في الأنظمة البيروقراطية الحاكمة لنظام التعليم لأنها تشجع على الفساد وتشكيل ستارا يحمى الفاسدين، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن انخفاض الأجور والرواتب هي السبب الثاني لانتشار ممارسات الفساد في التعليم وربما للمساعدة في سد الاحتياجات الضرورية الملحة للعاملين في هذا القطاع مثله في ذلك مثل معظم قطاعات الدولة. وأشارت نتائج الدراسة أيضا إلى ضعف الروادع ضد الفاسدين وكذلك عدم جديه أجهزه الدولة في تطبيق القانون ولهذا ينبغي أن تقوم الدولة والقيادات المسئولة في قطاع التعليم بإيجاد آليات وروادع قويه وسريعة وحاسمه لكل من تسول له نفسه إن يعبث بنظام صناعه العقول في مصر، علاوة على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق القانون وتنفيذه على الجميع دون استثناء أو تمييز حتى تسترد الدولة والأنظمة القانونية الحاكمة لها هيبتها، أما السبب الخامس لانتشار الفساد في مجال التعليم من وجهه نظر الطلاب فهو عدم عدالة النظام التعليمي، ولهذا ينبغي على المسئولين وصناع القرار العمل على سيادة منظومة العدل وبالذات في نظام التعليم لما له من دور هام في تشكيل وتكوين المنظومة الأخلاقية لأفراد المجتمع، أما السبب السادس لفساد التعليم من وجهه نظر الطلاب فهو العادات والسلوكيات الموروثة لدى الناس، وهذا جانب ثقافي في المجتمع. على سبيل المثال يشعر بعض الناس بالفخر الكبير وعلو

المكانة والرفعة والمنزلة الاجتماعية إذا ما استطاعوا كسر القوانين والحصول على أشياء لا يستحقونها أو الحصول على معلومات تمكنهم من اكتساب بعض المكاسب السريعة، أما السبب السابع فهو الطالب نفسه فقد تلعب سلوكيات الطلاب وممارساتهم دورا في إفساد العملية التعليمية، على سبيل المثال قد يقلد الطالب زملائه وقد ينشرون الشائعات ويمشون في الدهاليز غير القانونية أو غير المشروعة أو حتى غير الأخلاقية.

13-بالنسبة للطرف الأكثر استفادة من الفساد في التعليم، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المعيدين والمدرسين المساعدين هم الطرف الأكثر استفادة من فساد التعليم بنسبه (53.5%)، يليها الحكومة بنسبه (38.4%)، يليها الأساتذة بنسبه (17.7%) والطالب نفسه بنسبه (16.7%).

9- الخلاصة

ينبغي أن يكون هناك نظاما تعليميا يتسم بالالتزام الجاد بمستويات عالية للجودة على كافة مستويات ودوائر التعليم في مصر للحد من والقضاء على الجوانب السلبية التي أسفرت عنها الدراسة التطبيقية. كما يجب صياغة وتنفيذ مجموعة من السياسات العامة الواضحة والمعلنة بشأن التعليم مثل الشفافية ورفع مستوى جودة التعليم، وسياسات حازمة بشأن الغش في الامتحانات والتحقيق فيها من قبل جهات مستقلة، ووجود جهات ذات مصداقية عالية يمكن ابلاغها بالمخالفات والجرائم التي ترتكب في حق التعليم دون أن يتعرض المبلغ للانتقام من قبل أصحاب المصلحة، علاوة على ما سبق يجب ان يكون هناك جهات خارجية مستقلة للرقابة على المؤسسات التعليمية وحمايتها من الخداع والتلاعب في المناهج والتخصصات وفى إدارة مؤسسات التعليم العالي. كما تؤكد نتائج هذه الدراسة مع ما أشار اليه تقرير الشفافية الدولية عن فساد التعليم (2013) ان التخلص من الفساد في قطاع التعليم يتطلب تضافر جهود جميع القادة والعاملين في مختلف قطاعات التعليم للالتزام بالمعايير الأخلاقية دون أي قدر من التسامح مع وقائع الفساد. ولهذا ينبغي ان تتبنى المؤسسات التعليمية مدونات للسلوك الأخلاقي وتحديد ماهي السلوكيات المقبولة وغير المقبولة بشأن العديد من

القضايا الشائكة لكي ترشد جميع الممارسات الإدارية والأكاديمية في قطاعات التعليم، على سبيل المثال يوجد ميثاق أخلاقي للمدرسين في كل ولاية داخل أمريكا وفى كل الجامعات الامريكية لديها مواثيق أخلاقية ومن يكسر الميثاق الأخلاقي يفقد وظيفته. علاوة على ذلك، يجب تطبيق أنظمة المسألة وتحديد القواعد والإجراءات المرتبطة بإدارة نظام التعليم في إطار قانون يشجع على الشفافية. يضاف الى ما سبق، ضرورة تعزيز وتقوية ثقافة محاربة الفساد، حيث تشير بعض الدراسات التجريبية التي أجريت عبر 64 دولة حول العالم أن أكثر مشكلة تعترض محاربة الفساد هي الثقافة القومية المحابية والمساندة للفساد (Seleim and Bontis, 2009).

من ناحية أخرى، ينبغي بلوره رؤية استراتيجية مستقبليه تحدد الأهداف الاستراتيجية وراء القضاء على مظاهر الفساد في التعليم و كذلك الأطراف الرئيسية التي تساهم في الحد من الظواهر السلبية التي أسفرت عنها الدراسة، كذلك تفعيل دور بعض الأطراف الاستراتيجية الهامه ذات العلاقة بقطاع التعليم بحيث تعمل على ممارسه ادوار رقابية للحد من الظواهر السلبية في هذا القطاع الحيوي مثل الشركات والمؤسسات التي توظف خريجي التعليم، ومنظمات المجتمع المدني مثل النقابات والجمعيات الأهلية والمهنية وغيرها والتي يمكن أن تقف بالمرصاد لممارسات المؤسسات التعليمية، كما ينبغي على الدولة وعلى الجامعات القيام بإصلاح وتطوير انظمه الإدارة، وذلك أن التطور المؤسسي البطيء الذي تشهده الأنظمة والممارسات الحاكمة لعمل المؤسسات يعوق تقدمها وانطلاقها نحو الإصلاح ومعالجه الخلل القائم، وأيضا إتباع استراتيجيات لإصلاح التعليم والتعامل مع القضايا والإشكاليات التي أفرزتها الدراسة كما أسلفنا. ينبغي تعديل قانون الجامعات في مصر بحيث يتضمن نصوص واضحة ومحددة وقابلة للتطبيق للتخلص من مختلف أشكال الفساد القائمة، وتغيير اليات اختيار القيادات الجامعية بحيث تتضمن جوانب معينة في المرشحين مثل النزاهة والشفافية والاستقامة والخبرة في إدارة المؤسسات التعليمية والحيادية والاستقلالية لكي تضمن توجه المؤسسات الجامعية نحو مكافحة الفساد، ولذا ينبغي اختيار القيادات الأكثر حرصا على احترام قواعد القانون والتركيز على الشفافية في العمل واتخاذ إجراءات صارمة

ضد المرؤوسين المخالفين للقانون وإظهار الاستقامة في التعاملات، فالقيادات الفاسدة لا تستطيع طلب الأمانة والنزاهة من الاخرين. وتشير دراسة عبد المنعم (2007) الى أهمية اتخاذ الإجراءات المناسبة في مجال القطاع العام لاختيار وتدريب الافراد لتولى المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد وضمان تناوبهم على المناصب وكذلك تشجيع تقديم أجور كافية ووضع جداول أجور منطقية. وتؤكد بعض الدراسات التي أجريت في مصر على أهمية تعديل المقررات الدراسية في الجامعات لكي تتضمن مقررات عن الاخلاقيات (Khalil and Seleim, 2012)، وهو ما يساهم في التصدي للفساد وتحصين الطلاب حاليا ومستقبلا من عواقبه في مستوى الفرد والمؤسسة والمجتمع.

علاوة على ضرورة تبنى استراتيجيات شاملة ومتكاملة لإصلاح المؤسسات التعليمية من منظور استراتيجي يعمل على إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية والتخلص من الأنظمة التقليدية وتبنى مبادرات مثل الجامعات الافتراضية والتعليم الاليكتروني وغيرها من الأدوات التي وفرها التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والانترنت والتي قد تؤدى إلى القضاء على العديد من المظاهر السلبية التي أصابت منظومة التعليم في مصر. كما تؤكد نتائج الدراسة على أهمية ترسيخ القيم السياسية والاجتماعية المعززة لمكافحة الفساد التي تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من تأكيد على النزاهة والمساءلة وسيادة القانون، ونشر التوعية المجتمعية وضرورة محاربة الفساد واذكاء وعى المجتمع بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر (عبد المنعم، 2007).

10- القيود على الدراسة

يوجد مجموعة من القيود بشأن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية. ونظراً لحساسية دراسة موضوع الفساد واحتمالية التحيز لدى المشاركين في الدراسة لأسباب تتعلق بطبيعة الظاهرة محل الدراسة ولذا ينبغي استخدام أساليب وإجراءات بحثية مختلفة مثل دراسات الحالة والملاحظة بالمشاركة **Participative observation** لفحص ظاهرة الفساد. علاوة على ذلك، ركزت الدراسة الحالية

على استطلاع الظاهرة، لذا يجب التحرك نحو اختبار فرضيات محددة بشأن الفساد. كما أجريت الدراسة الحالية على عدد محدود من الطلاب وعلى جامعة واحدة وعدد محدودا من الكليات، لذلك من المهم أن تراعى الدراسات المستقبلية أخذ عينات متنوعة من الطلاب في جامعات وكليات مختلفة، علاوة على ذلك، فإن حجم العينة يعتبر صغير، كما اعتمد تجميع البيانات على طريقة وحيدة هي المسح الميداني باستخدام قوائم الاستقصاء.

11- الدراسات المستقبلية

يجب ان تسعى الدراسات المستقبلية لدراسة ظاهرة الفساد على المستوى الجزئى في فطاعات الدولة المختلفة من حيث أسباب الفساد ودوافعه والاتجاهات والنوايا السلوكية تجاه الفساد والنواج السلوكية والنفسية المترتبة على الانخراط في ممارسات فاسدة. علاوة على ذلك يجب ان يكون هناك دراسات تحدد مؤشرا للفساد على مستوى القطاعات المختلفة بالدولة مثل الصحة والتعليم والبترول والضرائب والتعليم وغيرها، بالإضافة الى ذلك، يجب ان تتطرق البحوث المستقبلية الى دراسة الجوانب والاطر الهيكلية والمؤسسية والقيمية التي تحفز على الفساد وكيفية إصلاحها، ولذا يجب إعطاء أولوية على أجندة البحوث المستقبلية لدراسة العلاقة بين الحوكمة والفساد، والعلاقة بين نمط القيادة والفساد، ومنظومة الاخلاقيات والفساد، وجودة التعليم وانتشار الفساد.

المراجع

المراجع العربية

- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، 2012-2013.
- مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، (2007)، منهجية ونتائج مؤشر الفساد الإداري على مستوى المحليات.
- داود، عماد الشيخ (2012). الفساد والإصلاح: أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، العراق.
- المصري، محمد (2006)، " استطلاع للرأي حول بعض موضوعات الفساد في القطاعين العام والخاص"، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.
- عاشور، أحمد صقر (2009). قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد،

بيروت لبنان.

- –عاشور، أحمد صقر (2006). التنمية وقضايا الإصلاح المؤسسي في مصر، دار الجامعيين، الإسكندرية.
- عبد المنعم، سليمان (2007). ظاهرة الفساد: دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP
- سليم، أحمد عبد السلام، (2012)، "استراتيجيات التعامل مع أبعاد الأزمة المالية العالمية"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد 26، ص 227–304.

المراجع الاجنبية

- Ashour, A.S., (2004), " Integrity, Transparency, and accountability in Public Sector", UNDP, Concept Paper.
- Brayton , J. and Bayer , A. (1999). " Faculty Misconduct in Collegiate Teaching", Baltimore , MD: John Hopkins University press.
- Dridi, M., (2014). 'Corruption and Education: Empirical Evidence'
- International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 4, pp.476-493.
- TI India –center for Media studies (CMS), (2004), Corruption in Education.
- Gupto , G. Davoodi , H. and Tiongson , E. (2002), "Corruption and Provision of health care and education services", in George , T. Abed and Saujeev Gupta (eds.), Governments, Corruption , and economic performance , Washington, D.C.: IMF
- Heyneman , S, Anderson , K. and Nuraliyeva , N (2006), "The cost of corruption in Higher education", conference on the economics of education , institute for the study of economic of education, Dijon, France, June.
- Huang, F., (2008), Corruption and Educational Outcomes: Two Steps Forward, One Step Back', International Journal of Education Policy and Leadership, vol. 3, pp. 1–10
- Huntington, S, .(1989). "Modernization and Corruption", in Political Corruption. A Handbook, edited by Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine, New Brunswick and Oxford: Transaction Publishers.
- INDEM Foundation (2001). Diagnostics of corruption in Russia : Sociological analysis. The World Bank. www.anti-corr.tu/project
- OECD, (1996). Measuring what people know: Human capital accounting for the knowledge economic.
- Corruption Perception Index (2015). Transparency International Organization.
- Corruption by topic - Education – (2013) Transparency International *https://www.transparency.org/topic/detail/education/*Feb 23, 2016.
- Khalil, O., and Seleim, A. (2012). Attitudes Towards Information Ethics: A View from Egypt. *Journal of Information, Communication and Ethics in Society*, Vol. 10, No.10, pp. 240-261.
- Seleim, A., and Bontis, N., (2009), " National Culture and Corruption: A cross National Study", Journal of Intellectual Capital, Vol. 10, No 1, pp. 165-184.

- Chapman, D., (2002), 'Corruption and the Education Sector. USAID, MSI. Management Systems International, Washington, DC 20024 USA.
- World Bank Statistics, 2015
- OECD (1996), Lifelong Learning for All, OECD, Paris.